

الجمهورية التونسية
النشرية الرسمية للديوانة التونسية
توزيع عام
قوانين وأوامر وقرارات وإعلانات
(صادرة بالرائد الرسمي)

نص رقم ت.ع 055 لسنة 2022

بتاريخ 2022.09.14

قرار من وزيرة المالية مؤرخ في 09 سبتمبر 2022 يتعلق
بتفويض صلاحيات إثارة وممارسة الدعوى العمومية في
الجرائم المصرفية .

رائد رسمي عدد 101 بتاريخ 2022.09.13
إيداع قانوني بتاريخ 2022.09.14

تنظيم المصالح

وعلى الأمر عدد 2311 لسنة 1996 المؤرخ في 3 ديسمبر
1996 المتعلق بضبط النظام الأساسي الخاص بسلك أعوان
المصالح الديوانية وعلى جميع النصوص التي نقحته أو تممته
وخاصة الأمر عدد 512 لسنة 2016 المؤرخ في 20 أبريل
2016.

وعلى الأمر عدد 105 لسنة 1997 المؤرخ في 20 جانفي
1997 المتعلق بضبط شروط إسناد الخطط الوظيفية والخطط
القيادية للديوانة وشروط الإعفاء منها،

وعلى الأمر الرئاسي عدد 137 لسنة 2021 المؤرخ في 11
أكتوبر 2021 المتعلق بتسمية رئيسة للحكومة،

وعلى الأمر الرئاسي عدد 138 لسنة 2021 المؤرخ في 11
أكتوبر 2021 المتعلق بتسمية أعضاء الحكومة،

وعلى قرار وزيرة المالية المؤرخ في 9 سبتمبر 2022
المتعلق بتسمية العميد للديوانة أنور السبيعي مديرا للنزاعات
والتتبعات بالإدارة العامة للديوانة بوزارة المالية.

قررت ما يلي:

الفصل الأول - تفوض وزيرة المالية للعميد للديوانة أنور
السبيعي صلاحيات إثارة وممارسة الدعوى العمومية بخصوص
تراتبين الصرف.

الفصل 2 - ينشر هذا القرار بالرائد الرسمي للجمهورية
التونسية.

تونس في 9 سبتمبر 2022.

وزيرة المالية

سهام البوغديري نمصية

إن وزيرة المالية،

بعد الاطلاع على الدستور،

وعلى مجلة الصرف والتجارة الخارجية، الصادرة بمقتضى
القانون عدد 18 لسنة 1976 المؤرخ في 21 جانفي 1976 كما
تم تنقيحها وإتمامها بالنصوص اللاحقة وآخرها المرسوم عدد 98
لسنة 2011 المؤرخ في 24 أكتوبر 2011، وخاصة الفصلين 29
و30 منها،

وعلى القانون عدد 46 لسنة 1995 المؤرخ في 15 ماي
1995 المتعلق بضبط النظام الأساسي العام لأعوان الديوانة كما
تم تنقيحها وإتمامها بالقانون عدد 102 لسنة 1996 المؤرخ في
18 نوفمبر 1996،

وعلى مجلة الديوانة الصادرة بمقتضى القانون عدد 34 لسنة
2008 المؤرخ في 2 جوان 2008 كما تم تنقيحها وإتمامها
بالنصوص اللاحقة وآخرها القانون عدد 78 لسنة 2019 المؤرخ
في 23 ديسمبر 2019 المتعلق بقانون المالية لسنة 2020،

وعلى الأمر عدد 556 لسنة 1991 المؤرخ في 23 أبريل
1991 المتعلق بتنظيم وزارة المالية وعلى جميع النصوص التي
نقحته أو تممته وخاصة الأمر الحكومي عدد 491 لسنة 2019
المؤرخ في 10 جوان 2019،

وعلى الأمر عدد 1845 لسنة 1994 المؤرخ في 6 سبتمبر
1994 المتعلق بتنظيم الإدارة العامة للديوانة وعلى جميع
النصوص التي نقحته أو تممته وخاصة الأمر عدد 772 لسنة
2014 المؤرخ في 23 جانفي 2014،